اقتصاد

ما وراء هروب مدير شركة صرافة؟ وما دور المصرف المركزي؟

علي نزار الآغا

لا حركة تذكر في شركات ومكاتب الصرافة المرخصة يوم أمس، فأغلب الشركات كانت حاضرة في اجتماع مع مصرف سورية المركزي لمتابعة أمور التدخل، والذي انتهى بعد الساعة الثالثة عصر الأمس. الأمر الذي استغله المضاربون برفع الأسعار بشكل متباين؛ دون وفوق مستوى ٣٧٠ ليرة سورية مع وجود أكثر من مصدر ينشر الأسعار على هواه.

أغلب مؤسسات الصرافة المرخصة سوف تقدم طلباتها لشراء الدولار منذ الساعة التاسعة صباح اليوم، لاستئناف التدخل بسعر ٣٥٥ ليرة للمواطن من دون ضوابط، بهدف تخفيض الدولار إلى مستويات أقل من الحالية.

وكان اللافت في اجتماع الأمس غياب لأبرز شركة على ساحة الصرافة، والتي اشتهرت في الوسط بتدخلها لتلبية طلبات التجار، وبكميات لا يستهان فيها من الدولار.

وحسبما علمت به «الوطن» فقد تم إغلاق هذه الشركة منذ أيام. وتجري الآن تحقيقات جنائية موسعة مع أشخاص مرتبطين بالشركة. دون أن نتمكن من معرفة سبب الإغلاق، وخاصة أنها شركة ذات وزن كبير في السوق، علماً بأن «الوطن» حاولت الاتصال مراراً بمسؤولين كبار في المصرف المركزي دون نتيجة ومع مسؤولين في الشركة، إلا أن جميع الهواتف الخليوية كانت خارج نطاق التغطية.

الأكثر من ذلك، تناقلت أوساط الصرافة معلومات عن هروب مدير الشركة خارج القطر. دون أن نتمكن من تأكيد ذلك نظراً لفشل محاولات التواصل مع جميع الجهات المعنية بالقضية. إلا أن أوساط الصرافة تؤكد قصة هروب المدير بنفس يوم إغلاق الشركة.

هذا الأمر يفتح باب التساؤلات عن توقيت إغلاق الشركة وتأخر اكتشاف مخالفاتها «المحتملة»؟ وعن دور المصرف المركزي؟ واحتمال تورط مسؤولين في الشركة بتهريب الدولارات المخصصة للتجار إلى خارج البلد؟ وعن احتمال وجود شركاء كانوا يسهلون ويغطون عمل الشركة؟ وعن كيفية تغطية مطالبات مصرف سورية المركزي بالبيانات التي توثق بيع كل دولار تم شراؤه من المركزي بهدف التدخل؟.

وتتناقل أحاديث عن احتمال وجود وثائق وهمية للاستيراد، أو لبضائع لم تصل، أو تدوير للوثائق أكثر من مرة لتبرير طلبها الدولار من مصرف سورية المركزي إلا أن هذا يبقى في نطاق الأقاويل غير المؤكدة. ريثما تظهر نتائج التحقيقات فتكشف خفايا الموضوع وحقيقة ما جرى.

الليرة والدولار على طاولة الحكومة.. على ذمتهم: الإجراءات أدت إلى تحقيق استقرار في سعر الصرف

الوطن

ناقش مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية واقع الليرة السورية والتحديات التي تواجهها والإجراءات والقرارات التي اتخذتها لجنة رسم السياسات الاقتصادية والتي أدت إلى تحقيق استقرار تدريجي في سعر صرف الليرة السورية.

من جانبه أكد رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي أن الحكومة تتابع واقع صرف الليرة السورية والإجراءات المتخذة من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي من خلال التدخل في سوق الصرف من أجل مواجهة التحديات التي تواجهها الليرة السورية وتعزيز مقومات صمودها.

منوهاً بأن الحكومة السورية تعمل وفق سياسة اقتصادية رشيدة وواقعية وإستراتيجية آنية ومستقبلية لمواجهة جميع التحديات اليومية التي تواجهها الليرة السورية بالإضافة إلى تنشيط عجلة التنمية والإنتاج لكل القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية لتحقيق عائد أكبر من القطع الأجنبي من خلال عملية التصدير والابتعاد عن الاستيراد وهو ما يعزز صمود الاقتصاد الوطني والبدء بمنح القروض التشغيلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وضبط تمويل المستوردات وربطها بالاحتياجات الأساسية للمواطن السوري.

بعد ذلك بحث المجلس العديد من الملفات الخدمية والاقتصادية وواقع أداء بعض مفاصل القطاع الإداري الحكومي بالإضافة إلى هموم المواطن المعيشية اليومية، كما بحث العديد من مشاريع القوانين وأعادها إلى مراجعها للأخذ بالملاحظات وإعادتها مجدداً إلى مجلس الوزراء.

وأشار الحلقي إلى الجهود المبذولة من وزارتي الكهرباء والموارد المائية لتزويد حلب بالطاقة الكهربائية وتوفير مياه الشرب. لافتا إلى أن فتح طريق حلب خناصر أثريا السلمية جاء بفضل تضحيات جيشنا الباسل، وأن فتح شريان حلب التنموي جسده صمود أهلنا في حلب والانتصارات المتسارعة لجيشنا الباسل وتسارع الحكومة بكل أجهزتها لإيصال كل ما يطلبه أهلنا في حلب والمتمثلة بتأمين المستلزمات الأساسية وإغراق السوق بجميع السلع والمواد بما فيها المشتقات النفطية، وان الحكومة مستمرة بتزويد أسواق حلب بكل المواد والسلع شأنها شأن باقي المحافظات والمناطق.

ونتيجة لاهتمام الحكومة بقطاع النقل الداخلي بيّن الحلقي أنه لدى الحكومة خططاً إستراتيجية لتعزيز قطاع النقل الداخلي وتأمين احتياجاته من الباصات للحد من الازدحام وتخفيف الأعباء عن المواطنين حيث تم توزيع ٩٥ باصاً الأسبوع الماضي على عدد من المحافظات وسوف تصل الدفعة الثانية وهي ٥٠ باصاً لتوزع على خطوط النقل الداخلي بدمشق وبالتالي سوف يصل تباعاً ٢٠٠ باص على عدة مراحل لرفد أسطول النقل الداخلي بمنظومة نقل جديدة متطورة لسد النقص الحاصل في قطاع النقل الداخلي من أجل تأسيس منظومة نقل جديدة.

ولفت رئيس الحكومة إلى اجتماع لجنة رسم السياسات الاقتصادية بخصوص الاهتمام والتركيز على الطاقات المتجددة والاستفادة منها. كما وجه لنشر ثقافة الطاقات المتجددة وفق رؤية الحكومة من خلال إلزام الجهات الحكومية الاعتماد على إنتاج الطاقة الكهربائية من الخلايا الشمسية من خلال وضع خلايا كهرضوئية على سطح منشآتها لإنتاج حاجتها الذاتية وبيع الفائض إلى وزارة الكهرباء بأسعار تشجيعية كما وجه الوزارات كافة بأن عقود المنشآت الإنشائية تتم مع شركات الإنشاءات العامة.

وشدد الحلقي خلال حديثه على ضرورة ترشيد الإنفاق في كل وزارات ومؤسسات الدولة واعتماد الأتمتة في مؤسسات الدولة كافة للتخفيف من استخدام الورقيات بالإضافة إلى تخفيف عقود ورشات العمل التي لا تلبي الأهداف المرجوة منها ومنعاً للهدر.

ووجه الحلقي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لمتابعة إنشاء مركز وطني لدراسة الأسعار بهدف أن يكون لدى الوزارة أسعار استرشادية مع تأكيد ضرورة تلبية مستلزمات القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع قرار يتضمن منح مجلس مدينة حلب مساهمة مالية مقدارها خمسمئة مليون ليرة سورية لتغطية الأعمال التي تقوم بها في ظل الظروف السائدة وقد تمت الموافقة عليها.

كما بحث المجلس مشروع قرار يتضمن منح المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية سلفة مالية بمبلغ قدره /٧٥/ مليون ليرة سورية لتتمكن من صرف الزيادة الصادرة بالمرسوم التشريعي رقم /٤١/ تاريخ ٢٠١٥/٩/٢٣ وقد تمت الموافقة عليه.

وبحث المجلس مشروع قرار بمنح المؤسسات والشركات العامة (الشركة العامة للدراسات المائية – الشركة العامة للمشاريع المائية – الشركة العامة للطرق والجسور – الشركة العامة للبناء والتعمير) سلفاً بمبلغ مئة وسبعة وستين مليون وأربعمئة وأربعين ألف ليرة سورية لتتمكن من صرف الزيادة الصادرة بالمرسوم التشريعي رقم ٤١/ تاريخ ٢٠١٥/٩/٢٣ وقد تمت الموافقة عليه

كما تمت الموافقة على الطلب من مصرف سورية المركزي تمويل استيراد /٢٠٠/ ألف طن من مادة القمح الخبزي من أصل مبلغ /٨٠/ مليار ليرة سورية مع العلم أن المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب قد استجرت مبلغاً وقدره /٣٠/ مليار ليرة سورية لتمويل موسم شراء الحبوب لعام ٢٠١٥وبحث المجلس مشروع قانون تعديل المادتين /٤٩-٥٠/ من قانون المعاشات العسكرية رقم /١٧/ لعام ٢٠٠٣ لجهة منح تعويضات العجز للعسكريين المصابين أثناء الخدمة العسكرية، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

ويأتي مشروع القانون نظراً لمضي زمن طويل على تطبيق المادتين المذكورتين حيث أصبحت المبالغ المحددة بموجبهما لا تتناسب مع زيادة متطلبات الحياة وارتفاع الأسعار لذلك كان لابد من تعديل المادتين المذكورتين برفع نسبة التعويض الممنوح لهم.

كما بحث المجلس مشروع قانون إعفاء أصحاب الأعمال المشتركين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من الفوائد والغرامات والمبالغ الإضافية المنصوص عليها في المادتين /٧٤-٧٧/ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم /٩٢/ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته إذا سددوا الالتزامات المترتبة عليهم خلال فترة عام من تاريخ نفاذه، وقد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

واطلع المجلس على كتاب وزارة الكهرباء المتضمن طلبها الموافقة على إجراء مزايدة داخلية بالظرف المختوم لبيع كمية /٩٥٠٠م٣/ من الرمال البحرية المتراكمة في إحدى ساحات الشركة العامة لتوليد كهرباء بانياس نظراً لتأثيرات هذه الرمال السلبية على تجهيزات المحطة، وتمت الموافقة عليه.

واطلع المجلس على مذكرة وزارة التعليم العالي حول وضع جامعة الفرات (كليات دير الزور) ومقترحاتها للمعالجة، وتمت الموافقة عليها بعد الأخذ بالملاحظات.

> وسياستنا الاقتصادية رشيدة

إنشاء مركز وطني لدراسة الأسعار

الطلب من المركزي تمويل استيراد ٢٠٠ ألف طن قمح

ترقبو.. قروضاً للسلع المعمرة

«المركزي» يفرض شروطه.. المتعثرون تحت تصرفه وليس «قضايا الدولة»

محمد راكان مصطفى

كشف مصدر مصرفي مسؤول لـ«الوطن» عن توافق مصرف سورية المركزي والمصارف العامة على عدم إحالة ملفات الدعاوى المتعثرة لدى المصارف العامة إلى إدارة قضايا الدولة، رغم أن هذا الإجراء كان من شأنه أن يخفف الضغط عن المصارف العامة ويخلصها من عبء الملاحقة. موضحاً أنه تم الوصول إلى هذا القرار بإجماع جميع المصارف وعلى رأسهم مصرف سورية المركزي.

وتم الاتفاق على آلية عمل جديدة بين المصرف المركزي والمصارف العامة بخصوص القروض المتعثرة، وجميع المواضيع الأخرى التي فيها تباين في وجهات النظر بين الطرفين، وقرر مصرف سورية المركزي اتباع أسلوب جديد وعلاقة جديدة مع المصارف العامة، انعكس بحالة من أجواء الرضا لدى المصارف العامة، وبيّن المصدر أنه تم التوصل إلى اتفاق بين المركزي ومديري المصارف لتعديل المرسوم ٢١٣ الخاص بجدولة القروض المتعثرة لدى المصارف العامة، بأن يأخذ باقتراحات المصارف العامة بالحسبان عند وضع التعليمات التنفيذية للقانون الجديد، وذلك بهدف الوصول إلى الغاية من وضع القانون بتحفيز المقترضين المتعثرين على إجراء عملية تسوية لقروضهم، وخلال الاجتماع الذي جمع المصرف المركزي بمديري المصارف العامة تمت مناقشة الإشكاليات التي تواجه الإجراءات التنفيذية واقتراح آلية معالجتها مع وزارة العدل. وبحسب معلومات حصلت عليها «الوطن» تم تشكيل لجنة برئاسة قاض من وزارة العدل وممثلين عن المصارف العامة، سوف يتم بدء اجتماعاتها قريباً لدراسة هذه الإشكاليات ووضع الحلول لها.

وفي سياق متصل بين المصدر أنه من الممكن إحالة الكثير من الدعوى الجزائية المرفوعة من المصارف العامة على المتعاملين المتعثرين أو حتى القضايا التي سوف يتم المباشرة بها لاحقاً إلى قاضي التحقيق المالي، نظراً للجدوى الممكن تحقيقها من خلال هذه الإجراء من حيث السرعة المحققة في الإجراءات واختصار مدة المحاكمة إضافة إلى ما يمكن اتخاذه من قاضي التحقيق المالي من إجراءات رادعة بحق المقترضين المشمولين بموضوع القضايا الجزائية.

من جهة أخرى كشف مصدر مسؤول لـ«الوطن» أن مصرف سورية المركزي اتخذ قراراً تم بموجبه السماح للمصارف العامة بمنح قروض للسلع المعمرة، مبيناً أنه من المتوقع مع بداية العام القادم انطلاق مثل هذه القروض لدى المصارف الراغبة بمنحها، على أن يتم وضع الضوابط الخاصة والتعليمات التنفيذية لهذه القروض من مجلس إدارة كل مصرف على حدة وبناء على القوانين الخاصة بها.

أكثر من ٣٥ تاجراً يصالحون على مخالفاتهم في اليوم والرقم في ازدياد

عبد الهادي شباط

سوّى ٣١٨٢ تاجراً مخالفاتهم وفق قانون التموين الجديد، خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة (آب- أيلول- تشرين الأول)، وبلغت قيم التحصيلات المالية الواردة من هذه التسويات ٧٩,٦ مليون ليرة. وبحسبة بسيطة نجد أن ٣٥ تاجراً يصالحون على مخالفاتهم يومياً كتقديرات وسطية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية محمد باسل الطحان أن هذه المبالغ تذهب لخزينة الدولة وأن هذه الأشهر سجلت زيادة في عدد التجار المخالفين الذين صالحوا على مخالفاتهم مقارنة مع عدد التجار الذين يصالحون على مخالفاتهم قبل صدور القانون التمويني الجديد حيث كان هذا القانون أكثر تشدداً وينص على العديد من العقوبات الرادعة بحق المخالفين كما هو الحال في المخالفات التي ارتكبها هؤلاء التجار، ومعظمها البيع بسعر زائد وعدم إبراز الفواتير وغيرها حيث تبلغ القيمة المالية للتسوية على هذا النوع من المخالفات ٢٥ ألف ليرة ويمنح صاحب المخالفة خمسة أيام ليقوم بتنفيذ التسوية على مخالفته قبل أن يتم إغلاق المحل أو الفعالية لمدة ١٠ أيام وهو إغلاق إداري تنفذه مديرية التجارة الداخلية المعنية مع احتفاظ المخالف بإمكانية التسوية على مخالفته خلال مدة الإغلاق الإداري حيث يتم مباشرة إنهاء هذا الإغلاق والسماح له بالعودة لممارسة عمله التجاري على حين تحول قيمة المخالفة للتحصيل عن طريقة الجباية من خلال وزارة المالية في حال انتهت فترة الإغلاق الإداري دون عمل التسوية من التاجر.

وفي السياق نفسه طلب أمس وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شاهين من مديريات التجارة الداخلية في المحافظات الاستمرار في تشديد الرقابة على الأسواق لضبط أسعار المواد والسلع ولا سيما التي يتم تبديل سعرها بشكل آني ويومي، إضافة إلى التشدد في مسألة الإعلان عن الأسعار من أصحاب الفعاليات والتقيد بها والالتزام بالأسعار المحددة لمواد بأنواعها وخاصة المستوردة أو المنتجة محلياً التي يتم تحديد أسعارها من لجان تحديد الأسعار بناءً على التكاليف المقدمة من المستورد أو المنتج في لحظة تواجدها اليومي فيها ومدى التقيد بتداول الفواتير بين حلقات الوساطة (بطاقة بيان- المواصفة والجودة) كما طلب شاهين من عناصر حماية المستهلك القيام باتخاذ أقصى الإجراءات والعقوبات القانونية الرادعة بحق المخالفين والفاسدين والمحتكرين والمتلاعبين.

كما طلب الوزير من المديريات تكثيف الرقابة والجولات الميدانية على محطات الوقود ومراكز التعبئة بشكل مستمر مشدداً على أن تقوم فرق الرقابة بمعايرة العدادات والتأكد من تقيد أصحاب محطات ومراكز الوقود بالأسعار والمواصفات والمكاييل والمقاييس حيث أكد الوزير بطلبه من مديرياته أيضاً اتخاذ الإجراءات القانونية والعقوبات الرادعة كافة استناداً لأحكام قانون التجارة الداخلية وحماية المستهلك الجديد وعدم التهاون في ضبط أي مخالفة بالتنسيق مع الجهات المعنية.

ويأتي طلب الوزير في التشدد على عمل محطات الوقود وتوزيعه في سياق الطلب المرتفع الذي تشهده معظم المحافظات على مادة المازوت مع بدايات فصل الشتاء منعاً لحدوث حالات الغش والتلاعب من بعض أصحاب المحطات وسيارات التوزيع.

الحكومة تدقق في مستوردات شركة فرنسية خشية تسرب بضائع إسرائيلية عن طريقها

الوطن

طلبت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية من وزارات الدولة والمؤسسات التابعة لها تأجيل موضوع الشركة الفرنسية فيلمورين كلاوس إلى المؤتمر القادم لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل لاتخاذ الإجراءات والتوصية النهائية بحقها. ودعت وزارات الدولة إلى الاستمرار بالإجراء الاحترازي الخاص بالتدقيق في مستوردات الشركة محل البحث خشية تسرب منتجات إسرائيلية عن طريقها وطلبت أيضاً التحقق من حجم التعامل مع الشركة قبل عرض موضوعها على المؤتمر القادم حيث جاء طلب وزارة الاقتصاد بناء على كتاب مكتب مقاطعة إسرائيل حيث طلبت أجهزة المقاطعة العربية بعد مؤتمر التاسع والثمانين لضباط اتصال المكاتب الإقليمية تنفيذ هذه التوصية.

مستشار وزير الاقتصاد: الحكومة ليست المسؤولة عن فقر المواطن!!

الوطن

أكد مستشار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية غسان العيد أن الاقتصاد السوري سيتعافى خلال مدة لن تتجاوز العام بعد انتهاء الأزمة السورية، وذلك وفق خطط موجودة لدى الحكومة.

وفي تصريحه لـ«الوطن» برأ العيد المؤسسات الحكومية وبشكل خاص البنك المركزي والحكومة الحالية من مسؤولية ما وصل إليه المواطن من فقر، من دون أن يشير إلى ضعف الرقابة الحكومية التي يعتبرها المواطن السبب في ارتفاع الأسعار. معلقاً مشكلات رفع الأسعار على شماعة الأزمة والحصار الاقتصادي.

وقال العيد: إنه «لا يمكننا أن نضع اللوم في الفقر الذي وصلنا إليه على أي مؤسسة حكومية، سواء كان البنك المركزي أم الحكومة السورية الحالية، فالمؤسسات الرسمية والشعبية خلقت من الضعف قوة لمواجهة الأزمة، ما أدى إلى تقوية العلاقات الاجتماعية في المجتمع السوري».

وعن علاقة الأسعار التي ارتفعت خلال الأزمة، لفت العيد إلى أنه «من المعروف أن سبب ارتفاع الأسعار هو العدوان على سورية، وبسبب ما نعانيه من صعوبات وتكاليف أثناء استيراد أي سلعة أو مادة من الخارج، وهذا ما انعكس بشكل سلبي على الوضع الاقتصادي العام الذي أدى إلى زيادة أسعار المستوردات نتيجة هذه الظروف».

وحول الإجراءات الحكومية التي من المفترض اتباعها لمنع تفاقم حالات الفقر، أشار العيد إلى أن «السياسات التي تتبعها الحكومة حالياً هي لمواجهة الآثار المباشرة على المواطنين وعلى الاقتصاد»، مؤكداً أنه «لا يوجد علاقة لأي جهة حكومية بموضوع الغلاء الذي يحصل حالياً، فالغلاء هو نتيجة ارتفاع أسعار المستوردات أولاً ونتيجة تمنع الشركات العالمية عن بيع سورية للمنتجات الغذائية والدوائية، ناهيك عن المستلزمات المعيشية التي لا يمكن للمواطن الحصول عليها بسبب الحصار».

وأضاف العيد: إنه «مع ذلك تمكنت الحكومة من مواجهة هذا الحصار من خلال سياسيات وضعتها لكبح جماح ارتفاع الأسعار وبالتالي توجيه السياسية النقدية بما يخدم الاقتصاد السوري والمواطن السوري من حيث النتيجة».

مستشار وزير الاقتصاد أضاف: «سوف تتأثر سلة الاستهلاك التي اعتادها المواطن هبوطاً مع ارتفاع الأسعار وثبات الدخل، فلا شك أن هذا الأمر له تأثير كبير».

مشيراً إلى أن ما يمر به الاقتصاد السوري هو أمر آني ومؤقت، وسينتهي مع انتهاء الأزمة، ونحن «ولدينا تطورات قوية في الاقتصاد من خلال تشغيل عدد من المعامل، ومن حيث زيادة صادراتنا ببعض السلع، رغم أن هناك ضائقة بموضوع المنافذ الحدودية»، مؤكداً أن «الحكومة لجأت إلى أساليب الشحن البحري والشحن في الطائرات لمواجهة هذه المشكلات».

وأكد العيد، أن «لدى الحكومة خططاً مستقبلية لتعافي الاقتصاد بعد الأزمة»، موضحاً أنه «إذا تم العمل بهذه الخطط فإن الاقتصاد السوري سيتعافى بمدى لا تتجاوز الأشهر إلى السنة، وذلك لأنه كل ما تم تحرير منطقة من قبل الجيش العربي السوري فإننا نلاحظ عودة الحياة النشطة إلى هذا القطاع نتيجة الثقة بعمليات الجيش السوري ونتيجة ثقة المواطنين واندفاعهم للعمل والاستثمار وتحقيق نتائج إيجابية».

> الاقتصاد سيتعافى خلال عام بعد الأزمة